Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

28 Juillet 2011
28 يوليوز 2011

Les Echos
quotidien
L'économie et plus encore

Décès de Kamal Ammari, le CNDH livre sa version

Le Conseil national des droits de l'homme (CNDH) vient de remettre au gouvernement son «rapport détaillé» sur les événements survenus le 29 mai dernier à Safi et sur le décès, le 2 juin, de Kamal Ammari, proche des activistes du 20 février. Les membres de la commission ont auditionné plus de 50 personnes, parmi lesquelles les responsables de l'administration territoriale et de la sureté nationale, les services judiciaires et de la santé ainsi que des témoins, pour la plupart des jeunes qui ont «déclaré avoir été victimes de violences et de torture».

Revue de

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

المجلس الوطني لحقوق الانسان يعد تقريرا مفصلا حول أحداث أسفي ووفاة كمال عماري

أعد المجلس الوطني لحقوق الانسان تقريرا مفصلا حول الأحداث التي شهدتها مدينة أسفي يوم الأحد 29 ماي المنصرم ، وواقعة وفاة كمال عماري يوم الخميس 2 يونيو الماضي، ورفعه إلى السلطات المختصة.

وأوضح بلاغ للمجلس الوطني لحقوق الانسان أمس الأربعاء أنه "في إطار ممارسته لاختصاصاته، وعلى إثر إيفاده للجنة للتحري والتحقيق في الأحداث التي شهدتها مدينة أسفي يوم الأحد 29 ماي وواقعة وفاة السيد كمال عماري يوم الخميس 2 يونيو 2011، قام المجلس الوطني لحقوق الانسان بإعداد تقرير مفصل ورفعه إلى السلطات المختصة".

ويضم التقرير ، الذي رفع لوزارتي العدل والداخلية، أربعة مكونات أساسية تهم حيثيات ودواعي تشكيل اللجنة، وطبيعة مهمتها وحصيلة ما قامت به اللجنة من مقابلات ومعاينات وزيارات ودراسة للوثائق والصور وأحداث مدينة أسفي في ضوء المعايير الكونية لحقوق الانسان، وخلاصات وتوصيات.

وذكر البلاغ أن أعضاء اللجنة كانوا قد استمعوا لأزيد من خمسين شخصا لمدة استغرقت حوالي 32 ساعة. وشملت هذه اللقاءات مسؤولي الإدارة الترابية والأمنية والسلطة القضائية ومسؤولي القطاع الصحي وشهود عيان، ومجموعة من الشباب صرحوا بتعرضهم للعنف والتعذيب وفعاليات حزبية ونقابية وحقوقية وجمعوية وإعلامية، بالإضافة إلى عائلة الفقيد. ويشار إلى أن المادة 4 من الظهير المحدث للمجلس الوطني لحقوق الانسان تنص على أن المجلس "يقوم برصد انتهاكات حقوق الانسان بسائر جهات المملكة. ومن أجل ذلك، يجوز له إجراء التحقيقات والتحريات اللازمة بشأنها، كلما توفرت لديه معلومات مؤكدة وموثوق منها حول حصول هذه الانتهاكات، مهما كانت طبيعتها أو مصدرها".

وفي هذا الإطار " ينجز المجلس تقارير تتضمن خلاصات ونتائج الرصد أو التحقيقات والتحريات التي قام بها. ويتولى رفعها إلى الجهة المختصة، مشفوعة بتوصيات لمعالجة الانتهاكات المذكورة".

Revue de l'Homme

بيان اليوم

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يرفع تقريره حول أحداث أسفي لوزارتي الداخلية والعدل

أعد المجلس الوطني لحقوق الإنسان تقريرا مفصلا حول الأحداث التي شهدتها مدينة أسفي يوم الأحد 29 ماي المنصرم، وواقعة وفاة كمال عماري يوم الخميس 2 يونيو الماضي، ورفعه إلى السلطات المختصة.

وأوضح بلاغ للمجلس الوطني لحقوق الإنسان توصلت وكالة المغرب العربي للأنباء بنسخة منه يوم أمس الأربعاء، أنه «في إطار ممارسته لاختصاصاته، وعلى إثر إيفاده للجنة للتحري والتحقيق في الأحداث التي شهدتها مدينة أسفي يوم الأحد 29 ماي وواقعة وفاة السيد كمال عماري يوم الخميس 2 يونيو 2011، قام المجلس الوطني لحقوق الإنسان بإعداد تقرير مفصل ورفعه إلى السلطات المختصة».

ويضم التقرير، الذي رفع لوزارتي العدل والداخلية، أربع مكونات أساسية تهم حيثيات ودواعي تشكيل اللجنة وطبيعة مهمتها وحصيلة ما قامت به اللجنة من مقابلات ومعاينات وزيارات ودراسة للوثائق والصور وأحداث مدينة أسفي في ضوء المعايير الكونية لحقوق الإنسان، وخلاصات وتوصيات.

وذكر البلاغ أن أعضاء اللجنة كانوا قد استمعوا لأزيد من خمسين شخصا لمدة استغرقت حوالي 32 ساعة. وشملت هذه اللقاءات مسؤولي الإدارة الترابية والأمنية والسلطة القضائية ومسؤولي القطاع الصحي وشهود عيان ومجموعة من الشباب صرحوا بتعرضهم للعنف والتعذيب وفعاليات حزبية ونقابية وحقوقية وجمعوية وإعلامية، بالإضافة إلى عائلة الفقيد.

يشار إلى أن المادة 4 من الظهير المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان تنص على أن المجلس «يقوم برصد انتهاكات حقوق الإنسان بسائر جهات المملكة. ومن أجل ذلك، يجوز له إجراء التحقيقات والتحريات اللازمة بشأنها، كلما توفرت لديه معلومات مؤكدة وموثوق منها، حول حصول هذه الانتهاكات، مهما كانت طبيعتها أو مصدرها». وفي هذا الإطار «ينجز المجلس تقارير تتضمن خلاصات ونتائج الرصد أو التحقيقات والتحريات التي قام بها. ويتولى رفعها إلى الجهة المختصة، مشفوعة بتوصيات لمعالجة الانتهاكات المذكورة».

Revue de Presse du Co

الأحداث المغربية

تقرير أحداث آسفي بين يدي وزيري العدل والداخلية

قبل أن يرفعه إلى السلطات المختصة، كشف المجلس الوطني لحقوق الإنسان انتهاء أعضائه من إعداد تقرير مفصل حول الأحداث التي شهدتها مدينة آسفي يوم الأحد 29 ماي المنصرم، بما في ذلك واقعة وفاة الشاب كمال عماري يوم الخميس 2 يونيو الماضي.

بلاغ للمجلس أوضح، أمس الأربعاء، أنه « في إطار ممارسته لاختصاصاته، وعلى إثر إيفاده للجنة للتحري والتحقيق في الأحداث التي شهدتها مدينة آسفي يوم الأحد 29 ماي وواقعة وفاة السيد كمال عماري يوم الخميس 2 يونيو 2011، قام المجلس الوطني لحقوق الإنسان بإعداد تقرير مفصل ورفعه إلى السلطات المختصة».

التقرير، الذي رفع إلى كل من وزارتي العدل والداخلية ضم أربعة مكونات أساسية تهم حيثيات ودواعي تشكيل اللجنة وطبيعة مهمتها، وكذلك حصيلة ما قامت به اللجنة من مقابلات ومعاينات وزيارات ودراسة للوثائق والصور وأحداث مدينة آسفي في ضوء المعايير الكونية لحقوق الإنسان، وخلاصات وتوصيات.

المجلس كشف أن أعضاء اللجنة كانوا قد استمعوا إلى أزيد من خمسين شخصا لمدة

الناصري

استغرقت حوالي 32 ساعة، لقاءات لم شملت مسؤولي الإدارة الترابية والأمنية والسلطة القضائية ومسؤولي القطاع الصحي وشهود عيان ومجموعة من الشباب صرحوا بتعرضهم للعنف والتعذيب وفعاليات حزبية ونقابية وحقوقية وجمعوية وإعلامية، بالإضافة إلى عائلة الفقيد.

مبادرة أصدقاء ادريس اليزمي تأتي تنفيذا لمقتضيات الظهير المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي تنص المادة الخامسة منه على أن المجلس« يقوم برصد انتهاكات

الشرقاوي

حقوق الإنسان بسائر جهات المملكة».

ومن أجل ذلك، يجوز للمجلس، بحسب نص المادة نفسها، إجراء التحقيقات والتحريات اللازمة بشأنها، كلما « توفرت لديه معلومات مؤكدة وموثوق منها، حول حصول هذه الانتهاكات، مهما كانت طبيعتها أو مصدرها» ، وهو « ينجز تقارير تتضمن خلاصات ونتائج الرصد أو التحقيقات والتحريات التي قام بها، ويتولى رفعها إلى الجهة المختصة مشفوعة بتوصيات لمعالجة الانتهاكات المذكورة».

ياسين قطيب

Revue de Presse du Conseil

المغرب/حقوق الانسان
المجلس الوطني لحقوق الانسان يعد تقريرا مفصلا حول أحداث مدينة أسفي ليوم 29 ماي الماضي وواقعة وفاة السيد كمال عماري

الرباط/27 /7/ومع/ أعد المجلس الوطني لحقوق الانسان تقريرا مفصلا حول الأحداث التي شهدتها مدينة أسفي يوم الأحد 29 ماي المنصرم , وواقعة وفاة السيد كمال عماري يوم الخميس 2 يونيو الماضي, ورفعه إلى السلطات المختصة.

وأوضح بلاغ للمجلس الوطني لحقوق الانسان توصلت وكالة المغرب العربي للأنباء بنسخة منه اليوم الأربعاء, أنه " في إطار ممارسته لاختصاصاته ,وعلى إثر إيفاده للجنة للتحري والتحقيق في الأحداث التي شهدتها مدينة أسفي يوم الأحد 29 ماي وواقعة وفاة السيد كمال عماري يوم الخميس 2 يونيو 2011 ,قام المجلس الوطني لحقوق الانسان بإعداد تقرير مفصل ورفعه إلى السلطات المختصة."

ويضم التقرير , الذي رفع لوزارتي العدل والداخلية, أربع مكونات أساسية تهم حيثيات ودواعي تشكيل اللجنة وطبيعة مهمتها وحصيلة ما قامت به اللجنة من مقابلات ومعاينات وزيارات ودراسة للوثائق والصور وأحداث مدينة أسفي في ضوء المعايير الكونية لحقوق الانسان, وخلاصات وتوصيات.

وذكر البلاغ أن أعضاء اللجنة كانوا قد استمعوا لأزيد من خمسين شخصا لمدة استغرقت حوالي 32 ساعة. وشملت هذه اللقاءات مسؤولي الإدارة الترابية والأمنية والسلطة القضائية ومسؤولي القطاع الصحي وشهود عيان ومجموعة من الشباب صرحوا بتعرضهم للعنف والتعذيب وفعاليات حزبية ونقابية وحقوقية وجمعوية وإعلامية, بالإضافة إلى عائلة الفقيد.

يشار إلى أن المادة 4من الظهير المحدث للمجلس الوطني لحقوق الانسان تنص على أن المجلس "يقوم برصد انتهاكات حقوق الانسان بسائر جهات المملكة. ومن أجل ذلك, يجوز له إجراء التحقيقات والتحريات اللازمة بشأنها, كلما توفرت لديه معلومات مؤكدة وموثوق منها, حول حصول هذه الانتهاكات, مهما كانت طبيعتها أو مصدرها". وفي هذا الإطار " ينجز المجلس تقارير تتضمن خلاصات ونتائج الرصد أو التحقيقات والتحريات التي قام بها. ويتولى رفعها إلى الجهة المختصة, مشفوعة بتوصيات لمعالجة الانتهاكات المذكورة."

ب/حخ/م ش / شع ومع

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Le CNDH élabore un rapport sur les événements de Safi du 29 mai dernier et le décès de Kamal Amari et le soumet aux autorités compétentes.

Rabat, 27 juil. (MAP) - Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) a élaboré un rapport détaillé sur les évènements survenus le 29 mai dernier à Safi et sur le décès, le 2 juin, de Kamal Ammari, qu'il a remis aux autorités compétentes.

Dans le cadre de l'exercice de ses compétences et suite à l'envoi d'une commission d'enquête et d'investigation sur les évènements survenus le 29 mai dernier à Safi et sur le décès, le 2 juin, de Kamal Ammari, le CNDH a procédé à l'élaboration d'un rapport détaillé qu'il a remis aux autorités compétentes, indique un communiqué du conseil parvenu mercredi à la MAP.

Le rapport, soumis aux ministères de la Justice et de l'Intérieur, comporte quatre principaux axes ayant trait au contexte de la création de la commission d'enquête, à la nature de sa mission, aux actions entreprises (entretiens, visites, étude de documentsŒ), et aux conclusions et recommandations auxquelles elle est parvenue au terme de sa mission.

Les membres de la commission ont auditionné plus de 50 personnes, ajoute le communiqué, notant que ces auditions ont concerné des responsables de l'administration territoriale, de l'administration de la sureté nationale, de l'autorité judiciaire, ainsi que des responsables du secteur de la santé, des témoins, des jeunes ayant déclaré avoir été victimes de violence et de torture, d'acteurs de la société civile et des membres de la famille du défunt, Kamal Ammari.

A noter que l'article 4 du Dahir portant création du CNDH prévoit que "le Conseil surveille les cas de violation des droits de l'Homme dans toutes les régions du Royaume. A cet effet, il peut procéder aux investigations et enquêtes nécessaires chaque fois qu'il dispose d'informations confirmées et fiables sur ces violations, et ce, qu'elle qu'en soit la nature ou l'origine".

Le conseil élabore, à cet égard, des rapports comprenant les conclusions et les résultats de ses observations ou de ses investigations et enquêtes, et les soumet à l'autorité compétente.(MAP).

Revue de presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يعد تقريرا مفصلا حول وفاة عماري

هسبريس - و.م.ع :

2011-07-27 14:06:00

أعد المجلس الوطني لحقوق الانسان تقريرا مفصلا حول الأحداث التي شهدتها مدينة أسفي يوم الأحد 29 ماي المنصرم ، وواقعة وفاة كمال عماري يوم الخميس 2 يونيو الماضي، ورفعه إلى السلطات المختصة.

وأوضح بلاغ للمجلس الوطني لحقوق الانسان توصلت وكالة المغرب العربي للأنباء بنسخة منه اليوم الأربعاء، أنه " في إطار ممارسته لاختصاصاته، وعلى إثر إيفاده للجنة للتحري والتحقيق في الأحداث التي شهدتها مدينة أسفي يوم الأحد 29 ماي وواقعةوفاة السيد كمال عماري يوم الخميس 2 يونيو 2011، قام المجلس الوطني لحقوق الانسان بإعداد تقرير مفصل ورفعه إلى السلطات المختصة."

ويضم التقرير ، الذي رفع لوزارتي العدل والداخلية، أربع مكونات أساسية تهم حيثيات ودواعي تشكيل اللجنة وطبيعة مهمتها وحصيلة ما قامت به اللجنة من مقابلات ومعاينات وزيارات ودراسة للوثائق والصور وأحداث مدينة أسفي في ضوء المعايير الكونية لحقوق الانسان، وخلاصات وتوصيات.

وذكر البلاغ أن أعضاء اللجنة كانوا قد استمعوا لأزيد من خمسين شخصا لمدة استغرقت حوالي 32 ساعة. وشملت هذه اللقاءات مسؤولي الإدارة الترابية والأمنية والسلطة القضائية ومسؤولي القطاع الصحي وشهود عيان ومجموعة من الشباب صرحوا بتعرضهم للعنف والتعذيب وفعاليات حزبية ونقابية وحقوقية وجمعوية وإعلامية، بالإضافة إلى عائلة الفقيد.

يشار إلى أن المادة 4 من الظهير المحدث للمجلس الوطني لحقوق الانسان تنص على أن المجلس "يقوم برصد انتهاكات حقوق الانسان بسائر جهات المملكة. ومن أجل ذلك، يجوز له إجراء التحقيقات والتحريات اللازمة بشأنها، كلما توفرت لديه معلومات مؤكدة وموثوق منها، حول حصول هذه الانتهاكات، مهما كانت طبيعتها أو مصدرها."

وفي هذا الإطار " ينجز المجلس تقارير تتضمن خلاصات ونتائج الرصد أو التحقيقات والتحريات التي قام بها. ويتولى رفعها إلى الجهة المختصة، مشفوعة بتوصيات لمعالجة الانتهاكات المذكورة."

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يعد تقريرا حول أحداث أسفي ووفاة عماري

map

الأربعاء 27 يوليوز 2011 - 13:03

أعد المجلس الوطني لحقوق الإنسان تقريرا مفصلا حول الأحداث التي شهدتها مدينة أسفي، يوم الأحد 29 ماي المنصرم، وواقعة وفاة كمال عماري، يوم الخميس 2 يونيو الماضي، ورفعه إلى السلطات المختصة .

وأوضح بلاغ للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، اليوم الأربعاء (27 يوليوز 2011)، أنه "في إطار ممارسته لاختصاصاته، وعلى إثر إيفاده للجنة للتحري والتحقيق في الأحداث التي شهدتها مدينة أسفي يوم الأحد 29 ماي، وواقعة وفاة كمال عماري، يوم الخميس 2 يونيو 2011، قام المجلس الوطني لحقوق الإنسان بإعداد تقرير مفصل ورفعه إلى السلطات المختصة ."

ويضم التقرير ، الذي رفع لوزارتي العدل والداخلية، أربع مكونات أساسية تهم حيثيات ودواعي تشكيل اللجنة وطبيعة مهمتها وحصيلة ما قامت به اللجنة من مقابلات ومعاينات وزيارات ودراسة للوثائق والصور وأحداث مدينة أسفي، في ضوء المعايير الكونية لحقوق الإنسان، وخلاصات وتوصيات .

وذكر البلاغ أن أعضاء اللجنة كانوا قد استمعوا لأزيد من خمسين شخصا لمدة استغرقت حوالي 32 ساعة .

وشملت هذه اللقاءات مسؤولي الإدارة الترابية والأمنية والسلطة القضائية، ومسؤولي القطاع الصحي، وشهود عيان، ومجموعة من الشباب صرحوا بتعرضهم للعنف والتعذيب وفعاليات حزبية، ونقابية، وحقوقية، وجمعوية، وإعلامية، بالإضافة إلى عائلة الفقيد .

يشار إلى أن المادة 4 من الظهير المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان تنص على أن المجلس "يقوم برصد انتهاكات حقوق الإنسان بسائر جهات المملكة. ومن أجل ذلك، يجوز له إجراء التحقيقات والتحريات اللازمة بشأنها، كلما توفرت لديه معلومات مؤكدة وموثوق منها، حول حصول هذه الانتهاكات، مهما كانت طبيعتها أو مصدرها ."

وفي هذا الإطار "ينجز المجلس تقارير تتضمن خلاصات ونتائج الرصد أو التحقيقات والتحريات التي قام بها. ويتولى رفعها إلى الجهة المختصة، مشفوعة بتوصيات لمعالجة الانتهاكات المذكورة ."

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

مجلس اليزمي والصبار يرفع تقريره حول أحداث آسفي إلى وزارتي العدل والداخلية

رفع المجلس الوطني لحقوق الانسان تقريرا مفصلا حول الأحداث، التي شهدتها مدينة أسفي يوم الأحد 29 ماي المنصرم وواقعة وفاة كمال عماري يوم الخميس 2 يونيو الماضي إلى وزارتي العدل والداخلية. وأوضح المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في بلاغ وزعه اليوم الأربعاء، أنه أوفد، في إطار ممارسته لاختصاصاته، لجنة للتحري والتحقيق في تلك الأحداث.

ويضم التقرير، بحسب البلاغ، أربع مكونات أساسية تهم "حيثيات ودواعي تشكيل اللجنة وطبيعة مهمتها" و"حصيلة ما قامت به اللجنة من مقابلات ومعاينات وزيارات ودراسة للوثائق والصور" و"أحداث مدينة أسفي في ضوء المعايير الكونية لحقوق الإنسان" و"خلاصات وتوصيات."

وذكر البلاغ أن أعضاء اللجنة استمعوا لأزيد من خمسين شخصا لمدة استغرقت حوالي 32 ساعة.

وشملت هذه اللقاءات مسؤولي الإدارة الترابية والأمنية والسلطة القضائية ومسؤولي القطاع الصحي وشهود عيان ومجموعة من الشباب صرحوا بتعرضهم للعنف والتعذيب وفعاليات حزبية ونقابية وحقوقية وجمعوية وإعلامية، بالإضافة إلى عائلة الفقيد.

يشار إلى أن المادة 4 من الظهير المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان تنص على أن المجلس "يقوم برصد انتهاكات حقوق الإنسان بسائر جهات المملكة. ومن أجل ذلك، يجوز له إجراء التحقيقات والتحريات اللازمة بشأنها، كلما توفرت لديه معلومات مؤكدة وموثوق منها، حول حصول هذه الانتهاكات، مهما كانت طبيعتها أو مصدرها."

كما يسمح الظهير للمجلس بإنجاز "تقارير تتضمن خلاصات ونتائج الرصد أو التحقيقات والتحريات التي قام بها. ويتولى رفعها إلى الجهة المختصة، مشفوعة بتوصيات لمعالجة الانتهاكات المذكورة."

غير أن المجلس لم يكشف، في بلاغه حول أحداث آسفي، عن الانتهاكات التي وقعت بما يفيد أنه أحاطها بالسرية.

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يرفع تقرير عن وفاة كمال عماري

الأربعاء 27 يوليوز 2011

رفع المجلس الوطني لحقوق الانسان، تقرير مفصل حول وفاة ناشط 20 فبراير كمال عماري، و أحداث أسفي يوم 29 ماي الماضي، إلى وزارتي الداخلية و العدل.

وقال المجلس في بلاغ صحفي أنه في إطار الاختصاصات الموكولة إليه طبقا للظهير الشريف المحدث للمجلس، أوفد فريق للتحري و التحقيق في تلك الأحداث، و تم إعداد تقرير يجمع كل التفاصيل عنها بعد الاستماع إلى أكثر من 50 شخص لمدة استغرقت 32 ساعة، منهم مسؤولين في الأمن و الادارة الترابية و السلطات القضائية، وشهود عيان، وعائلة الفقيد.

هذا و لم يكشف المجلس في ذات البلاغ عن خلاصة التقرير و ما إذا ثبت تورط عناصر من الشرطة في مقتل ناشط 20 فبراير، كمال عماري، و الذي توفي حسب إفادات عائلته جراء الضرب الذي تعرض له الأحد 29 ماي، فيما قالت السلطات المحلية أن كمال عماري توفي بمستشفى محمد الخامس بأسفي، الخميس 2 يونيو، إثر نوبة قلبية وتوقف في عملية التنفس، نتيجة مرض رئوي كان يعاني منه.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

kafapresse.com

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يعد تقريرا حول وفاة العمري

رفع المجلس الوطني لحقوق الانسان تقريرا مفصلا حول الأحداث التي شهدتها مدينة أسفي يوم الأحد 29 ماي المنصرم، وواقعة وفاة السيد كمال عماري يوم الخميس 2 يونيو الماضي إلى وزارتي العدل والداخلية، أعده على ضوء التحقيق الذي قامت به لجنة التحري التي حلت بالمدينة واستمعت لأزيد من خمسين شخصا لمدة استغرقت حوالي 32 ساعة.

وشملت هذه اللقاءات، حسب بلاغ للمجلس، مسؤولي الإدارة الترابية والأمنية والسلطة القضائية ومسؤولي القطاع الصحي وشهود عيان ومجموعة من الشباب صرحوا بتعرضهم للعنف والتعذيب وفعاليات حزبية ونقابية وحقوقية وجمعوية وإعلامية، بالإضافة إلى عائلة الفقيد.

ويضم التقرير، أربع مكونات أساسية تهم حيثيات ودواعي تشكيل اللجنة وطبيعة مهمتها وحصيلة ما قامت به اللجنة من مقابلات ومعاينات وزيارات ودراسة للوثائق والصور وأحداث مدينة أسفي في ضوء المعايير الكونية لحقوق الانسان، وخلاصات وتوصيات.

يشار إلى أن المادة 4 من الظهير المحدث للمجلس الوطني لحقوق الانسان تنص على أن المجلس "يقوم برصد انتهاكات حقوق الانسان بسائر جهات المملكة. ومن أجل ذلك، يجوز له إجراء التحقيقات والتحريات اللازمة بشأنها، كلما توفرت لديه معلومات مؤكدة وموثوق منها، حول حصول هذه الانتهاكات، مهما كانت طبيعتها أو مصدرها".

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Le CNDH remet aux autorités un rapport sur les événements du 29 mai à Safi et sur les circonstances du décès de Kamal Ammari

Posted on 27 juillet 2011

Le CNDH remet aux autorités un rapport sur les événements du 29 mai à Safi et sur les circonstances du décès de Kamal Ammari

Rabat, 27/07/11 – Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) a élaboré un rapport détaillé sur les évènements survenus le 29 mai dernier à Safi et sur le décès, le 2 juin, de Kamal Ammari, qu'il a remis aux autorités compétentes.

Dans le cadre de l'exercice de ses compétences et suite à l'envoi d'une commission d'enquête et d'investigation sur les évènements survenus le 29 mai dernier à Safi et sur le décès, le 2 juin, de Kamal Ammari, le CNDH a procédé à l'élaboration d'un rapport détaillé qu'il a remis aux autorités compétentes, indique un communiqué du conseil parvenu mercredi à la MAP.

Le rapport, soumis aux ministères de la Justice et de l'Intérieur, comporte quatre principaux axes ayant trait au contexte de la création de la commission d'enquête, à la nature de sa mission, aux actions entreprises (entretiens, visites, étude de documents), et aux conclusions et recommandations auxquelles elle est parvenue au terme de sa mission.

Les membres de la commission ont auditionné plus de 50 personnes, ajoute le communiqué, notant que ces auditions ont concerné des responsables de l'administration territoriale, de l'administration de la sureté nationale, de l'autorité judiciaire, ainsi que des responsables du secteur de la santé, des témoins, des jeunes ayant déclaré avoir été victimes de violence et de torture, d'acteurs de la société civile et des membres de la famille du défunt, Kamal Ammari.

A noter que l'article 4 du Dahir portant création du CNDH prévoit que « le Conseil surveille les cas de violation des droits de l'Homme dans toutes les régions du Royaume. A cet effet, il peut procéder aux investigations et enquêtes nécessaires chaque fois qu'il dispose d'informations confirmées et fiables sur ces violations, et ce, qu'elle qu'en soit la nature ou l'origine ».

Le conseil élabore, à cet égard, des rapports comprenant les conclusions et les résultats de ses observations ou de ses investigations et enquêtes, et les soumet à l'autorité compétente.

Source: Le CNDH remet aux autorités un rapport sur les événements du 29 mai à Safi et sur les circonstances du décès de Kamal Ammari

Revue de presse du Conseil National des droits de l'Homme

التجديد

المكفوفون يحتجون أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان

احتج مكفوفون و مكفوفات أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط الاثنين الماضي، مطالبين بتوظيفهم. ونددت "مجموعة منسيي صوت الكفيف المعطل حاملي الشهادات" بما وصفته إقصاء مارسته الحكومة في حقهم في شخص وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن.

وعبرت المجموعة، في بيان توصلت "التجديد" على نسخة منه، عن استيائها العميق مما وصفته تماطل الحكومة في إيجاد حل لمسألة توظيف المكفوفين وضعاف البصر من حاملي الشهادات، ومن الإقصاء الذي تعرضت له المجموعة على غرار باقي المجموعات من الحل الشامل الذي وقعته الوزارة المعنية مع المجموعات بتاريخ 11 فبراير الماضي، ثم إعادة إقصاء مناضلي المجموعة، حسب تعبيرهم، من الحل الجزئي المعلن عنه من طرف الوزارة المذكورة بتاريخ 21 من يونيو الماضي.

وفي تصريح ل"التجديد"، طالب جمال الفلاكي، ممثل المجموعة، بالتوزيع العادل للمناصب البالغة 100 منصب شغل، والمؤشرة من طرف الوزير الأول في شهر يوليوز الجاري، مشيرا في الوقت نفسه إلى عدم استيعاب العدد المقترح لحجم المناضلين في المجموعات الكفيفة. وذكر المتحدث ذاته بالمرسوم الوزاري الصادر عن حكومة التناوب سنة 1997 الذي ينص، حسب نفس المتحدث، على تخصيص 7في المائة من مناصب الدولة لفائدة المعاقين. وأن المناصب التي أعلنت عنها الحكومة، برسم قانون المالية 2011 وهي 18 ألف منصب لم تفعل منها نسبة 7في المائة الخاصة بالمعاقين، حسب الفلاكي.

سعد ناصر (متدرب)

Revue de Presse du C

الأحداث المغربية

المعتقلون يضربون عن الطعام

اعتصام عائلات المعتقلين أمام المحكمة

على إثر هذه الأحداث وما أعقبها من تطورات، تشكلت لجنة محلية لدعم المعتقلين الخمسة عشر بالسجن المحلي بخريبكة، والمتكونة من 19 حزبا سياسيا ونقابيا وجمعيات المجتمع المدني، لتدارس من جهة تطورات ملف العمال المضربين عن الطعام منذ 25 ماي من السنة الجارية، خاصة مع تهديدهم بتصعيد معركتهم مما ينذر بوقوع فواجع في صفوفهم، حيث نظمت لجنة الدعم وقفة تضامنية مع المعتقلين يوم 28 يونيو الماضي بساحة المجاهدين بخريبكة، للمطالبة بإطلاق سراحهم لكونهم - حسب بيانها - «أبرياء اعتقلوا بشكل تعسفي قبل اندلاع أحداث 13 ماي. كما تمت من جهة أخرى، مطالبة المسؤولين على الصعيد المحلي والوطني بـ«التدخل العاجل من أجل إنقاذ أرواح المضربين عن الطعام». وفي نفس السياق أعلن البيان عن «المساندة المطلقة لعائلات المعتقلين في نضالاتها من أجل إطلاق سراح أبنائها». بالإضافة إلى اعتبار أن مسؤولية ما وقع من أحداث تتحملها السلطات المحلية بخريبكة لـ«اعتمادها أسلوب القمع والمناورة في التعامل مع عمال شركات الوساطة، وكذا إدارة المجمع الشريف للفوسفاط لتنكرها للوعود المقدمة للعمال، ولتواطئها مع تلك الشركات التي لا تحترم أبسط حقوق العمال».

وفي نفس القضية تدخل «محمد الصبار» الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان لإقناع معتقلي 13 ماي بخريبكة بفك الإضراب عن الطعام، الذي دخل فيه المعتقلون الإحدى عشر لمدة فاقت الشهر، وأدت إلى تدهور كبير في حالتهم الصحية، مما حال دون حضور أغلبهم آخر جلسة المحاكمة. كما أقنع الصبار أمهات المعتقلين المعتصمات أمام محكمة الاستئناف بخريبكة بفك الاعتصام مقابل تدخل المجلس لضمان شروط المحاكمة العادلة لأبنائهم.

Revue de Presse de l'Homme

الأسبوع

28 07 11

أسرى البوليساريو سيقضون رمضان في العراء

اقترب الجنود المغاربة الذين قضوا عقودا من الأسر في سجون جبهة البوليساريو، من إتمام يومهم السبعين من الاعتصام المفتوح بالعاصمة الرباط، دون أن يسأل عنهم كبير ولا صغير من مسؤولي المملكة. الجنود المعتصمون مصرون على مواصلة الاعتصام، ويطالبون محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان، بتوضيح ما قاله في العيون مؤخرا، عن كون جميع الأسرى الذين عانوا في سجون البوليساريو سوف يتم تعويضهم. فيما لم تحمل بعض مقابلات هؤلاء الجنود مع منظمات حقوقية مغربية، إلا يأسا، حيث طالبتهم تلك المنظمات بالبحث عن وثائق ومعلومات «تثبت» انهم كانوا أسرى.. كما لو كانوا في نزهة طويلة في مخيمات تندوف.

Revue de Presse du C... l'Homme

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

مواصلة التحقيق في قضية اختفاء الحسين المانوزي في 24 أكتوبر المقبل

قرر قاضي التحقيق لدى محكمة الاستئناف بالرباط (ملحقة سلا) المكلف بالبت في الشكاية التي تقدم بها كل من الحاج علي المنوزي وخديجة الشاو والدي المختطف الحسين المنوزي حول مصير المختطف الحسين المنوزي، إدراج الملف في جلسة التحقيق ليوم 24 أكتوبر المقبل .

وجاء قرار قاضي التحقيق استجابة لطلب الأستاذ مصطفى المنوزي دفاع الاسرة، الذي التمس تأخير القضية الى حين، إعداد الطلبات المدنية مقرونة بطلب استدعاء شهود الإثبات .

وقد خصصت الجلسة الثالثة، التي انعقدت الخميس الماضي، للاستماع على انفراد إلى الحاج علي المنوزي كشاهد ثم الى الحاجة خديجة الشاو كمطالبة بالحق المدني بشأن مصير المختطف الحسين المنوزي الذي ظل مجهولا تباعا منذ 29 أكتوبر 1972 إثر اختطافه من طرف المخابرات المغربية من تونس، الى أن أعلن خبره فراره، رفقة مجموعة من الضباط العسكريين والمدنيين من بينهم الإخوة بوريكات، من المعتقل السري النقطة الثابتة ثلاثة في 13 يوليوز1975 ثم منذ اعتقاله واحتجازه من جديد الى يومه.

وعلى هامش الجلسة استقبل امين عام المجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار عائلة الحسين المنوزي، وجرى تدارس تطورات الملف في ضوء الهيكلة الجديدة للمجلس

وتجدر الإشارة إلى أن مؤسسة «ادريس بنزكري لحقوق الإنسان والديموقراطية «احتضنت الأربعاء الماضي، لقاء بين الحركة الحقوقية وبعض الجمعيات المدنية ذات الصلة وبين لجنة تقصي الحقائق التونسية والتي تزور هذه الأيام المغرب في إطار تبادل الخبرة حول التجربة الوطنية في مجال الحقيقة.

وبالمناسبة طرح رئيس المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف قضية «الحسين المنوزي» على أعضاء اللجنة الذين أبدوا كامل الاستعداد للتعاون، خاصة وأن الرئيس زين العابدين بنعلي كان متورطا في عملية الاختطاف بصفته كان مسؤولا ساميا في المخابرات التونسية آنذاك.

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

مواصلة التحقيق في قضية اختفاء الحسين المانوزي في 24 أكتوبر المقبل

الاتحاد الاشتراكي

الاتحاد الاشتراكي : 27 - 07 - 2011

قرر قاضي التحقيق لدى محكمة الاستئناف بالرباط (ملحقة سلا) المكلف بالبت في الشكاية التي تقدم بها كل من الحاج علي المنوزي وخديجة الشاو والدي المختطف الحسين المنوزي حول مصير المختطف الحسين المنوزي، إدراج الملف في جلسة التحقيق ليوم 24 أكتوبر المقبل.

وجاء قرار قاضي التحقيق استجابة لطلب الأستاذ مصطفى المنوزي دفاع الاسرة، الذي التمس تأخير القضية الى حين، إعداد الطلبات المدنية مقرونة بطلب استدعاء شهود الإثبات.

وقد خصصت الجلسة الثالثة، التي انعقدت الخميس الماضي، للاستماع على انفراد إلى الحاج علي المنوزي كشاهد ثم الى الحاجة خديجة الشاو كمطالبة بالحق المدني بشأن مصير المختطف الحسين المنوزي الذي ظل مجهولا تباعا منذ 29 أكتوبر 1972 إثر اختطافه من طرف المخابرات المغربية من تونس، الى أن أعلن خبره فراره، رفقة مجموعة من الضباط العسكريين والمدنيين من بينهم الإخوة بوريكات، من المعتقل السري النقطة الثابتة ثلاثة في 13 يوليوز1975 ثم منذ اعتقاله واحتجازه من جديد الى يومه.

وعلى هامش الجلسة استقبل امين عام المجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار عائلة الحسين المنوزي، وجرى تدارس تطورات الملف في ضوء الهيكلة الجديدة للمجلس

وتجدر الإشارة إلى أن مؤسسة «ادريس بنزكري لحقوق الإنسان والديموقراطية» احتضنت الأربعاء الماضي، لقاء بين الحركة الحقوقية وبعض الجمعيات المدنية ذات الصلة وبين لجنة تقصي الحقائق التونسية والتي تزور هذه الأيام المغرب في إطار تبادل الخبرة حول التجربة الوطنية في مجال الحقيقة .

وبالمناسبة طرح رئيس المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف قضية «الحسين المنوزي» على أعضاء اللجنة الذين أبدوا كامل الاستعداد للتعاون، خاصة وأن الرئيس زين العابدين بنعلي كان متورطا في عملية الاختطاف بصفته كان مسؤولا ساميا في المخابرات التونسية آنذاك .

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme